

سوريا

«الألغام» تهدّد اتفاق الجنوب: لا ضمانات بشأن «الحكم المحلي» وآليات المراقبة

استعادة الأراضي في المنطقة». غير أن هذا الطرح (إذا ما صح) يفتح المجال أمام الاعتراف بإدارات حكم محلي لتلك المناطق خارج إطار الحكومة في دمشق، وهو ما سبق ولقي رفضاً رسمياً من جانب الأخيرة في مناسبات سابقة، أبرزها حين رفضت مقترحاً يضم بنداً مماثلاً حول مدينة حلب. وكسابقاته من الاتفاقات المماثلة، ستبقى آلية مراقبة الخروقات والرد عليها، النقطة الأكثر حساسية في صياغته، إذ إن الطرح المفترض لنشر قوات شرطة عسكرية روسية، يحمل أسئلة عن مدى سلطة وقدرة تلك القوات على الرد على اختراقات محتملة، خاصة أن ما يجري الحديث عنه عن «حزام» يجب إخلاؤه من «القوات غير السورية» يزيد من تعقيد تلك النقطة.

وفي سياق متصل، نقلت «فورين بوليسي» عن مصدر عسكري أمريكي، قوله إن البنتاغون والقيادة المركزية الأميركية «لديهما القليل من المعلومات حول الاتفاق»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «الطائرات الأميركية نادراً ما تنشط فوق المنطقة التي يشملها الاتفاق، ولكننا بالتأكيد سنحترمه ولننظره». وأكد المصدر أن العسكريين الأميركيين لن يعملوا مع أي من نظرائهم السوريين أو الإيرانيين، «وإذا أراد أولئك البقاء على اطلاع، فإن الروس سيلعبون دور الوسيط بيننا».

وفي غضون ذلك، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، من بروكسل، أن هناك «التزاماً عاماً» بوقف إطلاق النار، مضيفاً في مؤتمر صحافي مع نظيره البلجيكي ديبديه ريندرز، أن إنشاء «منطقة تخفيف التصعيد» أتاح خفض مستوى العنف بسرعة، وأعرب عن أمله في التوصل خلال الجولة المقبلة من محادثات أستانا، إلى اتفاق مماثل حول مناطق خفض التصعيد الثلاث الأخرى.

(الأخبار)

تحكمها ضوابط المنطقة الجنوبية ووقائعها. ويتمثل هدف واشنطن بتثبيت وجود الفصائل المسلحة على «حدود» حليفها، الأردن وإسرائيل، وإبعاد النفوذ الإيراني عن تلك المنطقة. ويتقاطع ما سبق مع ما نقلته مجلة «فورين بوليسي» عن مصادر دبلوماسية أميركية، بأن الاتفاق حول الجنوب يدعو إلى منع «القوات الموالية لإيران، بما في ذلك حزب الله» من التمدد في المناطق الحاذية «للحدود مع إسرائيل والأردن». ويبدو لافتاً في ما نقله الموقع، أن الاتفاق يطالب بالحفاظ على «الترتيبات القائمة للحكم والأمن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة» في الجنوب، وهو تفصيل وفق الموقع. يهدف إلى «ردع قوات الحكومة السورية عن محاولة



يشير الضموض الذي يلغ تفاصيل الاتفاق الأميركي - الروسي في الجنوب، إلى أن ضربة انتظار وضع تفاصيله ستبقى التوتر والحذر على جبهات تلك المنطقة، وإلى حين إصرار تلك التفاصيل، ستبقى النقاط الحساسة التي يتضمنها «الغام» من شأنها التأثير بمستقبله واحتمالات نجاحه

فرض اتفاق وقف إطلاق النار الأميركي الروسي بالتوازي مع الهدنة المعلنة من العاصمة الكازخية أستانا قبل أيام، هدوءاً حذراً على معظم الميدان، عدا جبهات البادية. وحدها محاور الغوطة الشرقية، وتحديد في محيط عين ترما، لم تلتزم تلك الاتفاقات، وبقيت تشهد اشتباكات بين الفصائل المسلحة والجيش السوري، وسط تقدم للأخير من محور عقدة المتحلق الجنوبي.

واستكمل الجيش السوري وحلفاؤه عملياتهم على عدة محاور في البادية، وتمكنوا من توسيع سيطرتهم شرق جبل سيس في بادية ريف دمشق، إلى جانب تثبيت السيطرة على حقل الهيل النفطي في ريف حمص الشرقي. وفي الجنوب، تشير المعطيات إلى أن الطرفين المتحاربين يعدان العدة لأي انهيار محتمل للهدنة المعلنة، في تكرار مشهد الهدن المؤقتة السابقة. ويعكس التوتر السائد على جبهات مدينة درعا، غموض التفاصيل والجدول الزمني للمرحلة المقبلة من الاتفاق، التي لا تزال رهن التفاوض الأميركي - الروسي. وبرغم وضوح الخطوط العامة، تبقى تفاصيل الاتفاق مفتوحة أمام احتمالات عدة

الحسين، اتهم فيها «الجزيرة» بأنها «تجاوزت مراراً عتبة التحريض إلى العدا والعنف والتمييز»، مضيفاً أنها «وجت للعنف المتصل بمعاداة السامية من خلال إذاعتها لمواعظ وخطب الزعيم الروحي للإخوان المسلمين، يوسف القرضاوي، التي أشاد فيها بهتلر، ووصف الهولوكست بأنها (تأديب إلهي وعقاب قديري)»، في مزايده غريبة من قبل قرقاش على واشنطن وتل أبيب. وتابع الوزير الإماراتي أن «الجزيرة وفرت منصة لكل من أسامة بن لادن، وأبو محمد الجولاني، وآخرين من زعماء تنظيمات مصنفة إرهابية في دول عربية وفي أوروبا والولايات المتحدة».

وفي وقت يستمر فيه التقاذف بين عواصم المقاطعة وبين الدوحة التي يكثف إعلامها رهاها التصويب على دوزي الرياض وأبوظبي، نابشاً



أكثر المتفائلين في الدوحة لا تعدو توقعاته حدود تجميد النزاع

في الملفات القديمة، وناشراً غسل ملفات كانت حتى وقت قريب من المحرمات (من ذلك، على سبيل المثال، ملف دور شركة «بلاكووتر» في اليمن، والذي وُصف حديث الإعلام المناوئ للعدوان، سابقاً، عنه، بأنه «فبركة وتلفيق»)، تتجه الأنظار إلى جولات دبلوماسية إضافية ستشهدا المنطقة، بدءاً من السبت والأحد المقبلين، مع زيارة يقوم بها وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان. إلا أن الثابت والمؤكد، حتى الآن، أن لا أحد يملك عصا سحرية لوقف التدهور المتسارع في علاقات «الأشقاء»، وأن المستقبل مفتوح على احتمالات عدة تبدو، حتى لناحية الكلمة الأميركية فيها، ضبابية وغير واضحة المعالم.

(الأخبار)

سيف بن مقدم البوعيين، على الرد بمداخلة أشار فيها إلى «(أننا) لا نريد الدخول في مفاوضات»، مؤكداً، في الوقت نفسه، أن «ما تورده قناة الجزيرة هو مجرد أخبار والرأي والرأي الآخر، وأن الحقيقة مثل الشمس لا يمكن تغطيتها بالغربال».

بدوره، شن وزير الإعلام السعودي، عواد بن صالح العواد، هجوماً مماثلاً على «الجزيرة»، مطالباً إياها بـ«ضرورة الكف عن الدعوة للعنف والتطرف». ولما بادر المندوب القطري في محاولة الرد على الوزير السعودي، طالباً من رئيس الاجتماع، الوزير التونسي، مهدي بن غريبة، منحه حق الكلام بقوله: «من حقي أن أطلب المداخلة في أي وقت للرد على الهجوم على بلادي»، مانعاً من غريبة السماح له بالتكلم مجدداً، طالباً منه التزام الصمت، ما دفعه إلى مغادرة الجلسة لدقائق قبل أن يعود إليها.

وفي وقت لاحق، أعلن عن رسالة بعث بها أنور قرقاش، في 9 تموز الجاري، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد بن رعد

أنبوب غاز إسرائيلي إلى تركيا... قريباً

يزور وزير الطاقة التركي براءات البيرق إسرائيل، قبل نهاية السنة الجارية، لإبرام اتفاق حول إنشاء أنبوب للغاز الطبيعي لنقل الغاز منها إلى تركيا، وفق ما أعلن وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال ستينيتز، أمس. وزيارة البيرق، صهر الرئيس رجب طيب أردوغان والمقرّب منه، سوف تُعد خطوة دبلوماسية مهمة تتخذها أنقرة بعد التقارب بين البلدين إثر خلافات استمرت منذ 2010.

وقال الوزير الإسرائيلي (الصورة) في اسطنبول إن البلدين قررا تسريع العمل للتوقيع بنهاية السنة على اتفاق حكومي لبناء الأنبوب من إسرائيل إلى تركيا، على أن يُنقل الغاز لاحقاً إلى أوروبا والبلقان. وقال خلال المؤتمر الدولي للنقط، بعد لقائه نظيره التركي، «نأمل أن يزور البيرق إسرائيل هذه السنة، هذا سيساعد في تسريع وإبرام هذا الاتفاق». ولكنه أوضح أنه



لم يتم تحديد موعد للزيارة التي ستجري خلال الأشهر المقبلة. ورداً على سؤال عما إذا كان شرق المتوسط سيصبح مصدر توتر بين دولة الاحتلال وتركيا، أجاب الوزير الإسرائيلي «نأمل أن تجد هذه المنطقة سبيلاً مستقبلياً للتعاون وإقامة علاقات جيدة».

(الأخبار، أ ف ب)

طهران وعارفوها بشكل قاطع». فالملكي، الذي يعدّ العدة للعودة بقوة إلى العملية السياسية، يسعى إلى «دعم شركاء من الكون الآخر»، وفق مصادره التي تؤكد أن الرجل «لا يسعى إلى خلق قيادة سُنية، بل دعم اختيار قيادة بنكهة بغدادية»، وهو أمر يمكن ملاحظته من أسماء الشخصيات المشاركة، والقريبة من المشروع السياسي للملكي، كمشعان الجبوري، وكامل الغريزي، وعبد الرحمن اللويزي، وعبد الرحيم الشمري...

ويرفض المشاركون في المؤتمر الثاني «مؤتمر 15 تموز»، بعد أن شاع الحديث عن مسعاه لـ«إنشاء مرجعية للسنة، التي ستتجاوز تمخيلنا في المحافظات المحررة». وتضيف المصادر المشاركة أن المؤتمر «مصوبغ بالطائفية، ومؤتمرا هو ردّ عليه... فقد أن الأوان للحديث عن دولة المواطنة». وعبارة القوى السياسية في «الاتهام المباشر»، فإن المشاركين يرون في «مؤتمر 15» أنه «مدعو» من 5 دول (تركيا، الأردن، المملكة السعودية، قطر، الإمارات العربية)، وهو يثبّت بعض الاتهام على الكون الشني بـ«العمالة للغرب، والبعد عن الوطن، وهو أمر مرفوض بشكل قاطع».

الموصل السابق أثيل النجيفي، ووزير المالية رافع العيساوي، ونائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، ورجل الأعمال خميس الخنجر، وغيرهم، فإن «طيفهم» سيكون حاضراً، خاصة أن كلمات بعضهم (المؤكد حتى الآن النجيفي والخنجر)، ستبث مباشرة من أربيل، عاصمة إقليم كردستان، وسيتابعون بشكل «طبيعي» فعاليات المؤتمر (عبر شاشة).

أما المؤتمر الثاني، الذي جاء «رداً» على المؤتمر الأول، فسيعقد اليوم، في بغداد. ووزعت «اللجنة التحضيرية لمؤتمر بغداد الوطني» دعواتها أول من أمس، وجاءت بعنوان «نحو دولة مواطنة لا دولة مكونات». ووفق عدد من المشاركين، فإنه سيبحث في «تشكيل كتلة سياسية، تكون بديلة من اتحاد القوى»، خاصة «أننا ممن قاتل الإرهاب على مدى السنوات الثلاث الماضية».

ويُتهم المؤتمر الثاني بأنه جاء «رداً» على الأول. لا تنفي المصادر لدمج المؤتمرين، إلا أنها لم تصل إلى نتيجة». وتؤكد دور نائب رئيس الجمهورية، نوري المالكي، في الإعداد له، فيما يذهب مناوئو الأخير إلى اتهام إيران وقوى إقليمية أخرى بتأسيسه، وهو «أمر تنفيه

لمُحت. بطريقة غير مباشرة. إلى دور العبادي في تأجيله، الأمر الذي قد يؤدي إلى «تطهيره» لاحقاً. وتتحسّس قوى «التحالف الوطني»، وعلى رأسها العبادي، من مشاركة المطلوبين في مؤتمر «15 تموز»، إذ عبّرت عن دعمها وترحيبها بإقامة مؤتمرات داخل البلاد، غير أنها رفضت مشاركة من «هم مطلوبون للعدالة قبل أن يسؤوا أوضاعهم مع القضاء». وإن كان الحضور لهؤلاء «مستحيلاً» (حتى أمس)، كمحافظ

